

Distr.: General
12 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٩ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بصدد التعاون الدولي في ميدان الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في تعزيز قدرة البلدان المعرضة للكوارث في مجالات التأهب للكوارث، والتصدي لها والإنعاش فيما بعد الكوارث والحد من أخطار الكوارث.

وعملاً بقرار الجمعية ١٥٠/٥٧، يشمل هذا التقرير أيضاً بياناً مستكملاً بشأن أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

* A/60/150.

** تأخر تقديم التقرير لأسباب فنية.



أولا - مقدمة

١ - لن تستخدم، في هذا التقرير، عبارة "الكوارث الطبيعية" حيث إنها تعطي الافتراض الخاطئ بأن الكوارث التي تحدث نتيجة للأخطار الطبيعية هي كوارث "طبيعية" كلية، ومن ثم فهي، لا مفر منها وتقع خارج نطاق السيطرة البشرية. بل إن من المسلم به على نطاق واسع أن هذه الكوارث هي نتيجة للطريقة التي يتصرف بها الأفراد والمجتمعات حيال التهديدات الناشئة من الأخطار الطبيعية. وتتفاوت التهديدات الملازمة للأخطار من حيث طبيعتها وحجمها. وتشكل الأخطار واحتمالات وقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية إلى حد بعيد بفعل مستويات قابلية التعرض السائدة والتدابير المتخذة لمنع الكوارث، والتخفيف من حدتها والتأهب لها. وهكذا، فإن ما يحدد الكوارث، إلى حد كبير، هو الإجراءات البشرية، أو الافتقار إلى هذه الإجراءات. وعلى ذلك، ستستخدم عبارة "الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية"، تمشيا مع إطار هيوغو للعمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي (هيوغو، اليابان) في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢ - وما زالت الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية تتزايد من حيث معدلات تواترها وحدثها. ومن بين الأسباب الرئيسية للكوارث تغير المناخ، والتدهور البيئي، وارتفاع مستويات قابلية التعرض، والأنماط الإنمائية غير الملائمة، وعدم كفاية نظم التخفيف والتأهب. وفضلا عن ذلك، ثمة عوامل معينة من قبيل تغير المناخ، والعولمة الاقتصادية، وازدياد السفر بالطائرات تساهم حاليا في نشوء اتجاهات جديدة تبرز الحاجة إلى وجود منظور عالمي في ما يتعلق بالكوارث، وهي اتجاهات ذات طبيعة عالمية من حيث منشئها وتأثيرها.

٣ - كما أن عدد الناس والموجودات المتضررة من جراء الكوارث آخذ في التصاعد وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لحياة الشعوب وسبل كسب العيش ومكاسب التنمية المحرزة. ووفقا لمركز التعاون في مجال بحوث أوبئة الكوارث، فإن التكاليف الاقتصادية للكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية قد تضاعفت بمقدار ١٤ مرة منذ خمسينيات القرن الماضي.

٤ - أما الصلة الوثيقة بين الكوارث والنماذج الإنمائية غير الملائمة فإنها موثقة تماما. فأنماط التنمية غير المستدامة يمكن أن تولد أخطارا تؤدي إلى كوارث جديدة. والتوسع الحضري وتركيز السكان في المناطق المعرضة للأخطار ما هما إلا مثالان على ذلك. كما أن هناك ترابطا وثيقا بين الكوارث والفقر، ذلك أن البلدان المنخفضة الدخل تتأثر بها بنسب

متفاوتة. وتنحو الشعوب الفقيرة إلى التعرض أكثر للأخطار وأن تكون أقل قدرة على استيعاب الصدمات الملازمة للكوارث. والشعوب التي ليست لديها سوى موارد قليلة أو بديلة هي الأخرى أقل قدرة على التعافي من الكوارث.

٥ - ومن الواضح، في هذا السياق، أن مستويات المخاطر القائمة والمستقبلية ستؤدي إلى تباطؤ أو تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يُضاف إلى ذلك أن أي تقدم يُحرز في سبيل بلوغ الأهداف لن يساهم تلقائياً في الحد من قابلية تعرض البشر للأخطار الطبيعية. ولهذا لا بد للمجتمع الدولي أن يكفل ألا تؤدي الجهود الحسنة النية الرامية إلى زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد أخطار الكوارث بدون قصد.

٦ - وتشير الصلة الوثيقة بين الكوارث، والتنمية غير المستدامة ونظم الإدارة الضعيفة إلى المغالطة المتداولة عادة في أوساط المجتمع الإنساني المتمثلة في التمييز بين الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية وغيرها من أنواع الطوارئ التي تستلزم اتخاذ إجراءات إنسانية. وفي جميع الحالات، فإن الطريقة التي تُنظم بها المجتمعات تعتبر محمداً رئيسياً لمستويات قابلية التعرض وما إذا كانت تلك المستويات ستسفر عن الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. وفي جميع الحالات أيضاً، تنشأ حالات ارتباك، أو انهيار لآليات التصدي، من أنماط التوزيع غير العادل أو غير المستدام للموارد. وخلاصة القول يُنظر إلى الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية في أفضل الحالات على أنها ظواهر تسبب فيها الإنسان تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف لدى البشر.

٧ - ويواجه عدد متنامٍ من البلدان أزمات متعددة الجوانب حيث تعزز وتغذي الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة بعضها البعض. وقد تمثلت هذه الحالة في أبرز صورها في السنوات الأخيرة في المجاعة التي وقعت في بحر الغزال في جنوب السودان في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وفي الجفاف الذي أصاب أفغانستان في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وفي كلتا الحالتين، أدى الصراع الطويل الأمد إلى انهيار سبل كسب العيش المحلية (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالنظر إلى انهيار الاقتصاد المحلي)، وهو ما أضعف بدوره قدرة السكان المحليين على التكيف حيال الأخطار الطبيعية. وفي هذه الظروف كثيراً ما لا يكون أمام الأسر المعيشية المتضررة أي سبيل آخر سوى أن تعتمد استراتيجيات للتغلب على الصعاب تزيد من قابلية التعرض للأخطار الطبيعية مثلاً، عن طريق قطع الأشجار لإنتاج الفحم، مما يساهم في إزالة الغابات. وخلافاً لذلك، كان لبعض الكوارث دور رئيسي في تفاقم التوترات المجتمعية، كما كان الحال في نيكاراغوا بعد وقوع زلزال عام ١٩٧٢.

٨ - وقد تكون الأخطار نتيجة أو سببا للتدهور البيئي. فقد أدى توسيع حدود المناطق الحضرية والزراعية إلى تغير البيئات المحيطة بها، بطرق من شأنها أن تولد أنماطا جديدة من الأخطار. وقد تكون الأخطار الزلزالية أشد وقعا على الأراضي الرطبة المستصلحة وعلى مقالب القمامة مما هي عليه في مناطق أخرى من المركز الحضري. وقد يزيد تدمير أشجار المنغروف في المناطق الساحلية من الأخطار المرتبطة بهبوب العواصف. والمستوطنات البشرية القائمة في مستجمعات المياه قد تحدث تغييرات في النظم الهيدرولوجية وتزعزع تدرج المنحدرات، مما يزيد من أخطار الفيضانات والانهيارات الأرضية. يُضاف إلى ذلك أنه، في العديد من الحالات، تتفاعل الأخطار الطبيعية المنشأ مع الأخطار التكنولوجية والبشرية المنشأ، مثل عدم كفاية عمليات التخلص من النفايات في قيعان الأنهار، والنفايات الصناعية، ومخلفات المناجم. وخلافا لذلك، فإن الكوارث الخطيرة، أو تراكم الأخطار الناجمة عن أحداث عادية، ولكنها أصغر حجما، قد تسبب مشاكل بيئية تؤثر على سبل كسب العيش والخيارات الإنمائية كما، على سبيل المثال، في حالات إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي.

٩ - ودرجات تأثر النساء والرجال والفتيان والفتيات بالكوارث تختلف: فلديهم مستويات مختلفة من التعرض للأخطار، وتصورها، والتأهب لها؛ ويختلف تأثير الكوارث عليهم من الناحيتين البدنية والنفسية، كما تختلف احتياجاتهم في مراحل الاستجابة والإنعاش والتعمير. وينبغي مراعاة اختلاف الأثر الذي تتركه الكوارث وأن يعالج من جانب الحكومات والمجتمع الدولي خلال جميع المراحل، وأهمها مرحلة الإنعاش.

ثانيا - استعراض الأنشطة التي اضطلع بها خلال السنة

ألف - الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية

١٠ - هيمن على الفترة المشمولة بالتقرير (تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وقوع كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي التي تسببت في الغالبية العظمى من الوفيات المسجلة، رغم أنها لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من الأشخاص المتضررين. ووفقا لمركز التعاون في مجال بحوث أوبئة الكوارث، لقي ٢٤٢ ٧٩٣ شخصا حتفهم خلال هذه الفترة نتيجة للكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية، من بينهم ٤٠٨ ٢٢٦ أشخاص قتلوا في كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي وحدها. وقد تعرض أكثر من ١٥٨ مليون شخص على نطاق العالم للإصابة بجروح، أو للتشريد، أو، فيما عدا ذلك، تضرروا بشدة من جراء الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية، وقد أبلغ عن وقوع خسائر اقتصادية بلغ مجموعها ٩٤ بليون دولار.

١١ - و في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عصف زلزال مدمر، بلغت شدته ٩,٠ درجات على مقياس ريختر، بالساحل الغربي لشمالى سومطرة، إندونيسيا، أعقبته عدة توابع كانت شديدة الوطأة في كثير من الأحيان. وأطلق الزلزال أمواج تسونامي العاتية التي ألحقت الدمار بالمناطق الساحلية المتضررة من إندونيسيا، وتايلند، وسري لانكا، وملديف، والهند. كما ألحقت أمواج تسونامي أضراراً بيشيل، والصومال، وميانمار، واليمن. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، هز أحد التوابع القوية، الذي بلغت شدته ٨,٧ درجة على مقياس ريختر، الساحل الغربي لسومطرة، وكانت جزر نياس، وسيميليو وبانباك أكثر المناطق تضرراً. وترد تفاصيل تأثير الكارثة ومدى الاستجابة لها في تقرير الأمن العام بشأن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ، والإصلاح، والتعمير، والإنعاش والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي (A/60/86-E/2005/77).

١٢ - وواصلت الكوارث الناجمة عن الفيضانات إلحاق الضرر بأكبر عدد من البشر على نطاق العالم (١٣٢ مليون نسمة). ففي تموز/يوليه ٢٠٠٤، تسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في حدوث فيضانات واسعة النطاق في منطقة شاسعة من بنغلاديش. وأدت الفيضانات إلى مقتل أكثر من ٦٠٠ شخص، وتشريد ١,٧ مليون شخص، وأثرت على العديد من الناس الذين بلغ تعدادهم ٣٤ مليون شخص، ودمرت نحو مليون منزل وأكثر من ١,٤ مليون آكر من الأراضي الزراعية.

١٣ - وكان موسم الأعاصير في عام ٢٠٠٤ قاسياً بوجه خاص في منطقة البحر الكاريبي، إذ شهدت المنطقة أربعة أعاصير - هي تشارلي وفرانسيس وأيفان وجان - تسببت في حدوث فيضانات مدمرة في الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. واشتد الإعصار أيفان، الذي كان أقوى الأعاصير قاطبة التي عصفت بالمنطقة خلال عقد من الزمن، إذ بلغ الدرجة ٤ من فئة الأعاصير عندما هبت على غرينادا جالبا معه رياحاً مستمرة بلغت سرعتها ٢٢٠ كيلومتراً في الساعة. وقد لحقت أضرار بنحو ٩٠ في المائة من منازل غرينادا وأصبح نحو ٦٠.٠٠٠ شخص بدون مأوى. وتحولت العاصفة المدارية جان إلى إعصار بعد مرورها فوق بورتوريكو، ثم ضعفت عندما تحركت عبر جزيرة هيسبانيولا. وفي الجمهورية الدومينيكية، شرد نحو ٣٨.٠٠٠ شخص؛ ولحقت أضرار بالجسور والطرق العامة وشبكة إمدادات المياه. وفي هايتي، كانت مدينة غونايف الواقعة على الساحل الشرقي أشد المدن تضرراً؛ فقد لقي ١٥٠٠ شخص حتفهم، في حين أصيب ٣٠٠.٠٠٠ شخص بجروح أو تكبدوا خسائر في الممتلكات. ولم تنحسر مياه الفيضانات على مدى أشهر بسبب مشاكل الصرف. وبالنظر إلى الصراع السياسي والاجتماعي الطويل الأمد، والتدهور الجسيم في البيئة

الطبيعية، والحسائر الفادحة الناجمة عن الفيضانات التي حدثت في أيار/مايو ٢٠٠٤، لم يكن في مقدور هايتي التغلب على عواقب الكارثة ولزمها قدر كبير من المساعدة الدولية.

١٤ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدت سلسلة من الأعاصير الاستوائية والعواصف إلى حدوث انهيارات أرضية وسيول في الفلبين أفضت إلى وفاة أكثر من ١٠٠٠ شخص والإبلاغ عن فقد أكثر من ٥٠٠ شخص والتسبب في أضرار واسعة النطاق، ولا سيما في الساحل الشرقي لجزيرة لوزون الرئيسية. وطُمت المنازل والبنية الأساسية والمحاصيل الزراعية التي غطتها طبقة سميكة من الأوحال والأشجار الساقطة وجذوع الأشجار.

١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات شديدة على امتداد مناطق غيانا الساحلية الكثيفة السكان، بما في ذلك العاصمة جورجيتاون. وتضرر أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص - أي نصف سكان البلد تقريبا - ثلثهم من الأطفال دون سن التاسعة. وضاعفت من تأثير الفيضانات مشاكل الصرف الناجمة عن محدودية قدرة الضخ وسوء صيانة شبكات الصرف.

١٦ - وفي أوائل عام ٢٠٠٥، عانت معظم منطقة آسيا الوسطى من الأحوال الجوية السيئة التي اتسمت بمطول الأمطار الغزيرة وتساقط الثلوج بكثافة التي قيل إنها شملت شتّى أنحاء أفغانستان، وباكستان وطاجيكستان. وفي باكستان، وصل عدد الذين تضرروا إلى ٧٠٠.٠٠٠ شخص ولقي ٤٨٦ شخصا حتفهم. وفي المناطق الشمالية للبلد، أدى تساقط الثلوج بكثافة إلى حدوث انهيارات جليدية عزلت عدة قرى جبلية وما مجموعه ١٤٠.٠٠٠ شخص. وفي باكستان الغربية، أسفر هطول الأمطار بغزارة على مدى ثلاثة أسابيع تقريبا عن حدوث فيضانات شديدة أدت بدورها إلى انهيار سد رئيسي في مقاطعة السند. وفي مقاطعة بلوختان، فقدت كمية من المحاصيل وصلت نسبتها إلى ٨٠ في المائة. وعلى الرغم من أن حكومة باكستان لم تطلب رسميا مساعدة دولية وقدمت معونة غوثية قيمتها أكثر من ٢,٣ مليون دولار، فقد قدم المجتمع الدولي مساعدات تزيد قيمتها على ٤ ملايين دولار.

١٧ - كما شهدت طاجيكستان الشرقية والجنوبية تساقط الثلوج بكثافة مما أدى إلى تضرر مليوني شخص تقريبا في وادي راشنت. وألحقت الأمطار الغزيرة في منطقة خالتون كذلك أضرارا بالبنية الأساسية التي سبق أن تضررت بشدة بسبب ارتفاع مستويات تساقط الثلوج. وعلى الرغم من أن نطاق الكارثة كان مروعا، فإن الاستجابة السريعة من جانب الحكومة والمجتمع الدولي ضمنت بقاء معدلات الإصابات عند مستويات منخفضة، وقد تأكد حدوث ١٦ حالة وفاة.

١٨ - وفي أفغانستان، أدت الأحوال الجوية القاسية في أوائل عام ٢٠٠٥ إلى وفاة أكثر من ١٠٠ شخص. وأفضى تساقط الثلوج بكثافة إلى إغلاق طرق الوصول الرئيسية، مما أعاق إيصال المواد الغذائية إلى المجموعات السكانية في الجنوب التي كانت في أمس الحاجة إليها.

١٩ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، دمرت أسراب الجراد الصحراوي الكبيرة ملايين الهكتارات من المحاصيل وأراضي الرعي في عشرة بلدان واقعة في غرب وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك، تضاعفت أسعار الأغذية - وبخاصة أسعار الدخن - في بعض مناطق بوركينافاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، في حين هبطت أسعار المواشي وسائر الحيوانات الزراعية الناقصة التغذية. وعلى الرغم من إصدار تحذيرات متكررة في وقت كافٍ مسبقاً، فإن الدعم المقدم من الجهات المانحة للتصدي لغزو الجراد لم يتحرك إلا بعد أن حل الدمار. وقد ركزت الاستراتيجية المعتمدة على مكافحة الآفة، في حين أولي اهتمام غير كافٍ للتخفيف من حدة تأثير غزو الجراد على سبل العيش والبيئة المحليين. وعلى الرغم من أن غزو الجراد هذا كان الأسوأ من نوعه خلال عقد من الزمن، فإن هذه المشكلة ذات طبيعة متكررة وتستدعي اتباع نهج وقائي أكثر منهجية.

٢٠ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ضرب زلزال بلغت شدته ٦٫٤ درجة على مقياس ريختر، مقاطعة زاراند في ولاية كيرمان في جمهورية إيران الإسلامية. وتسبب في وقوع أضرار على نطاق واسع في منطقة تبلغ مساحتها ١٠٠٠ كيلومتر مربع يقطنها نحو ٧٨٠٠٠ شخص، وأثر تأثيراً مباشراً على أكثر من ٣٢٠٠٠ شخص. وتضررت خمسون قرية، دُمر بعضها تدميراً تاماً، وتؤكد أن ٦١٢ شخصاً قد لاقوا حتفهم في حين أصيب ١٥٠٠ شخص بجروح. وسارعت حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى تعبئة أفرقة بحث وإنقاذ إضافة إلى الشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الأحمر من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين. ولم يصدر أي نداء إلا أن عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة قدمت مساعدة غوثية فورية.

٢١ - واستمرت الكوارث المزممة مثل الأوبئة الصحية، والجفاف، والمجاعة في إنزال خسائر فادحة بسكان البلدان النامية. فحالات الجفاف وحدها أضرت بأكثر من ٢٠ مليون نسمة في أنحاء العالم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، دخل الجفاف في أفغانستان عامه السادس حيث ظل هطول الأمطار وتساقط الثلوج دون المتوسط إلى حد كبير. وفي حين تضرر معظم البلد بالجفاف، إلا أن ١٤ ولاية تضررت بشدة ولم يكن باستطاعة نسبة تصل إلى ٣٧ في المائة من السكان - أو ما يوازي ١١,١ مليون شخص - تغطية احتياجاتهم الأساسية من الأغذية

وغير الأغذية. وزاد الجفاف من تفاقم مستوى هشاشة وضع السكان المرتفع أصلا الذين يرزحون تحت وطأة صراع دام ٢٥ سنة تقريبا.

٢٢ - وفي القرن الأفريقي، وغرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي، فإن الأخطار الطبيعية - بما في ذلك الجفاف، وعدم انتظام هطول الأمطار، وغزو الجراد، والفيضانات - بالاقتران مع المشاكل المزمنة مثل الفقر، والصراعات، وسوء نظم الإدارة، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أضرت بملايين الناس، بمن فيهم المزارعون والفئات الرعوية والزراعية - الرعوية. ونتيجة لذلك، تلزم مساعدات غذائية في عام ٢٠٠٥ لأكثر من ١٢ مليون شخص في القرن الأفريقي، وأكثر من ٧ ملايين شخص في غرب أفريقيا، و ١٠ ملايين شخص في الجنوب الأفريقي. وفي عدة بلدان بما في ذلك مالي وموريتانيا والنيجر، عانت الفئات السكانية الضعيفة من سوء التغذية الحاد. ويستدعي تضافر الأخطار الطبيعية المتكررة والمشاكل المزمنة القيام باستجابات شاملة ومتعددة المستويات.

٢٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أعلن في أنغولا عن تفشي وباء حمى نزييف ماربورغ. وبحلول أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت قد سُجلت ٣٩٢ حالة إصابة و ٣٥٤ حالة وفاة، مما جعل تفشي حمى ماربورغ هذا أكثر فتكا وحدة من أي تفش سابق لها. وليست ثمة أية وسيلة شفاء متاحة من هذه الحمى وتبلغ قدرة فيروسها على الفتك ٩٠ في المائة في هذه الحالة. ولا يُعرف مصدر التفشي ولا الخزان الذي يختبئ فيه الفيروس في الفترات الفاصلة بين حالات التفشي. ومن الأمور التي ساهمت مبدئيا في تدهور الحالة عدم كفاية مرافق الرعاية الصحية، ونقص تدريب الموظفين الصحيين، وعدم كفاية الأدوية والمعدات وانتقال الفيروس عن طريق العلاج بالمستشفيات أفرغ الناس فأبعدهم عن المستشفى الرئيسي في مدينة أويغة، مما ترك المرضى والأموات - وهم شديدو العدوى - لرعاية المجتمعات المحلية. وثبت أن استعادة ثقة السكان المحليين هي مهمة بالغة الصعوبة، على الرغم من كثافة جهود التعبئة الاجتماعية المبذولة، وإشراك القادة والمعالجين التقليديين، والحملات التي تستهدف إنهاء أنماط السلوك الشائعة المسببة للأخطار مثل شعائر الجنازات أو الاستخدام المتعدد للمحاقن. وعلى الرغم من استمرار احتواء الفيروس في أويغة وعدم انتشاره على نطاق البلد، إلا أنه لم يتم التوصل إلى وقف دورة انتقال الفيروس وما زال الفيروس نشطا.

٢٤ - وفي حين حظيت الكوارث الواسعة النطاق، مثل كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي، باهتمام دولي كبير، فإن معظم الكوارث التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير كانت أصغر حجما ولذا لم تشكل، على هذا النحو، عناوين رئيسية في وسائل الإعلام الدولية. ومن المؤسف أن المجتمع الدولي واصل تحييد التعامل مع حالات الطوارئ الشديدة

البروز على حساب الكوارث الأقل بروزا والبعيدة عن أضواء وسائل الإعلام والأضواء السياسية، التي تحمّلت فيها المجتمعات المحلية والبلدان المتضررة أعباء الجهود في مجالي الاستجابة والإنعاش. وتجلى هذا الاتجاه بوضوح في أنماط التمويل. فعلى سبيل المثال، بينما قدمت الجهات المانحة ٨٢ في المائة من مبلغ ١,٢٦ بليون دولار المطلوب في نداء الأمم المتحدة المتعلق بكارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي، فإن النداء الموجه لمساعدة ضحايا الجفاف في جيبوتي لم يتلق سوى ٥,٣ في المائة من مبلغ ٧,٥ مليون دولار المطلوب. وأظهرت كارثة أمواج تسونامي بمنتهى الوضوح أنه يمكن تحقيق مستويات غير عادية من التمويل شريطة توافر الالتزام والإرادة السياسيين. أما ما يسمى بالكوارث "القليلة البروز" فإنها تتطلب قدرا أكبر من الاهتمام، لا لأنها تتسبب في معاناة إنسانية ضخمة فحسب، بل لأنها أيضا تلحق خسائر فادحة وتدفع عجلة التنمية إلى الوراء في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا. ولما كانت تلك الكوارث يُرجح أن تحدث أو أن يتكرر حدوثها على مدى فترة زمنية طويلة، فإنه يلزم التصدي لها من منظور أطول أجلا.

باء - المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث

٢٥ - يمثل المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي عُقد في كوبي (هيوغو، اليابان)، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، معلما في الفهم العالمي للحاجة إلى تنفيذ برنامج للحد من الكوارث على نحو شامل، يغطي عناصر الوقاية، والتخفيف، والتأهب، والاستجابة والإنعاش. وينعكس هذا في كل من إعلان هيوغو وإطار هيوغو للعمل ٢٠٠٥-٢٠١٥ بشأن بناء قدرة الدول والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث، اللذين اعتمدا في المؤتمر المذكور. ويكمل إطار هيوغو للعمل "استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمانا" (١٩٩٤) عن طريق تحديد الأدوار والمسؤوليات الجماعية والفردية للأطراف الرئيسية في إطار تنفيذ تلك الاستراتيجية ومتابعتها. وترد مناقشة أعمال المؤتمر ومتابعته بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن "تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" (A/60/180).

ثالثا - التحديات الرئيسية

٢٦ - تقع مسؤولية إدارة الكوارث في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية والمؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة. وهذه الجهات الفاعلة هي في وضع يمكنها على أفضل وجه من إدراك تراكم أخطار الكوارث والتصدي له في بيئاتها الذاتية، وتشكّل

خط الاستجابة الأول في حالات الكوارث. وقد تم التسليم على نطاق واسع بأهمية مشاركة المجتمعات المحلية بوجه خاص على نحو نشط في إدارة الكوارث.

٢٧ - وفي هذا السياق، يتمثل دور المجتمع الدولي أولاً وقبل كل شيء في دعم وتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية على إدارة الكوارث. وبينما تحظى هذه المقولة بالقبول على نطاق واسع، فإن العديد من الجهات الفاعلة الدولية ما زالت تواجه من الناحية العملية صعوبة في تصور دورها بأنه دور داعم في المقام الأول. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، تتمثل العقبة الكبرى في الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية الكافية اللازمة للحد من أخطار الكوارث وإدارتها.

ألف - التأهب للكوارث

٢٨ - على الرغم من تحقيق بعض المكاسب الجديرة بالاهتمام في العقد المنصرم، يلزم إنجاز الكثير من أجل بلوغ مستوى مرضٍ من التأهب. وما زال مستوى الالتزام بالتأهب وإتاحة الموارد له غير وافٍ على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

٢٩ - وفي حين يلزم تعزيز تأهب البلدان المعرضة للكوارث على كافة المستويات، فإن التركيز ينبغي أن يكون بوجه خاص على صعيد المجتمعات المحلية، حيث إن هذه المجتمعات هي الجهات الفاعلة الأولى والرئيسية فيما يُبذل من جهود غوثية مبكرة. وينبغي للأنشطة الرامية إلى رفع مستوى تأهب المجتمعات المحلية أن تراعي على النحو الواجب الحقائق المحلية، وآليات التصدي الوطنية، وتصورات الأخطار.

٣٠ - وتؤدي المنظمات الإقليمية دوراً مهماً في مجال التأهب للكوارث. وفي منطقة البحر الكاريبي الشرقية، تم إنشاء مبادرة إقليمية - هي مجموعة المانحين لمنطقة البحر الكاريبي الشرقية - لدعم تنسيق المساعدات الخارجية المتعلقة بالطوارئ في حالة وقوع كارثة طبيعية أو تكنولوجية خطيرة. ويتم في كل عام، قبل موسم الأعاصير - تنقيح "أمر عمليات" لإيصال المساعدات المقدمة من المنظمات والجهات المانحة الدولية إلى البلدان المتضررة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عُقد اجتماع إقليمي في كوبا لمناقشة مستوى تأهب بلدان المنطقة ولاستيفاء خططها المتعلقة بالطوارئ.

٣١ - وما يثير القلق هو استمرار الافتقار إلى تمويل كافٍ للتأهب. ومن المفارقات أن حشد الدعم للجهود الغوثية فيما بعد الكوارث ما زال أسهل بكثير من الاضطلاع بأنشطة التأهب لها والتخفيف من حدتها التي من شأنها تجنب وقوع خسائر في الأرواح وتدمير الموجودات والبنى الأساسية الحيوية أو تقليلهما إلى أدنى حد. ويرجع ذلك إلى أسباب منها

أن تمويل التأهب في ميزانيات الأمم المتحدة والجهات المانحة على حد سواء يحتل مكانة متوسطة بين ميزانيات المساعدة الإنسانية - التي تُستمد منها أموال الاستجابة - والميزانيات الإنمائية - التي يُستمد منها تمويل الجوانب الأخرى لإدارة الكوارث.

الإطار المؤسسي والقانوني

٣٢ - تتنافس عمليات الحد من أخطار الكوارث مع طائفة من الأولويات والاحتياجات الإنمائية على الصعيد الوطني، وغالبا ما تحظى باهتمام ضئيل في إعداد الميزانيات وتخصيص الموارد. ولهذا يتمثل التحدي الرئيسي في تشجيع أو تعزيز إقامة أطر مؤسسية بسيطة إنما فعالة تعترف بدور ومساهمة كل من أصحاب المصلحة المعنيين من خلال عملية تشمل المشاركة والتمكين وتقاسم المعارف على كافة الصعد.

٣٣ - أما تضمين آليات التأهب للكوارث، والاستجابة لها وإدارة أخطارها في هياكل نظم الإدارة الوطنية فهي عملية تتطلب دعما والتزاما مستدامين على مدى سنوات من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية. ويجب البحث عن حلول بديلة لنهج المشاريع التقليدي الذي يغطي فترة اعتيادية تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات. ويتمثل أحد النهج في إدراج الاهتمامات المتعلقة بالتأهب للكوارث والحد من مخاطرها ضمن برامج أعم لنظم الإدارة والحد من الفقر من المحتمل أن تستمر لدورات أطول، وفي دعم قدرات ومشاركة البلدان الشديدة التعرض للأخطار في نشر مستشارين لأغراض الاستجابة للكوارث والحد من أخطارها.

٣٤ - وتعد الأطر التشريعية والتنظيمية المتصلة بالكوارث - ضمن سياق النظم الوطنية المعززة - ذات أهمية أساسية لخلق بيئة تمكينية للحد من أخطار الكوارث. ولهذا فإن عمليات الإصلاح القانوني مكون ضروري من مكونات أي مسعى يتوخى بناء القدرات المتصلة بالكوارث.

الترتيبات الاحتياطية

٣٥ - على الرغم من أن الترتيبات الاحتياطية الدولية - من قبيل أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والأفرقة العاملة تحت رعاية الشراكة الإنسانية الدولية - مجهزة تجهيزا تاما، فإن الحاجة إلى إنشاء آليات حكومية دولية مماثلة في المناطق المعرضة للكوارث لا تشهد سوى بداية الاعتراف بها. ويجري حاليا إنشاء شراكة آسيا والمحيط الهادئ الإنسانية - التي تضم أستراليا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، ونيوزيلندا، واليابان. كما بدأت المناقشات المتعلقة بإنشاء آليات دعم مماثلة في منطقة

الأمريكتين. بيد أن الدعم الدولي لوضع ترتيبات احتياطية في البلدان المعرضة للكوارث ما زال غير كافٍ.

التخطيط للطوارئ

٣٦ - إن التخطيط للطوارئ هو نشاط يتطلب عناية فائقة. وتكمن التحديات الرئيسية بشأنه في التغلب على الشكوك حيال جدوى هذا النشاط ذاته من ناحية، وفي إضفاء الطابع المؤسسي على الخطط ذات الصلة وترجمتها عمليا وتطويرها بصفة مستمرة من الناحية الأخرى. وينبغي أن يُنظر إلى التخطيط للطوارئ بوصفه آلية تأهب مستمرة لا بوصفه نشاطا منفردا. وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي لا على مرحلة التخطيط فحسب، بل أيضا على بناء القدرة المحلية على تنفيذ الخطة المعنية عمليا. وكثيرا ما توضع خطط الطوارئ بمعزل عما عداها، دون إقامة أي صلة بينها وبين الخطط الوطنية للتأهب للكوارث أو بينها وبين خطط الطوارئ التي تضعها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أو فرادى المنظمات الدولية. ومن أجل ربط خطط الطوارئ الوطنية بخطط الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على نحو أكثر منهجية، ينبغي تنظيم أنشطة التخطيط للطوارئ على أساس منظم بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وسيتيح هذا لأصحاب المصلحة المعنيين تحديد الفجوات المحتملة والتنسيق على نحو أفضل فيما بينهم.

٣٧ - وأصبح التخطيط الإنساني للطوارئ ممارسة معيارية فيما بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في هذا الميدان، بما في ذلك الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وهذا يدل على حدوث تغير جذري في طريقة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويتعين تعزيز أدوات التخطيط للطوارئ على نحو متواصل للتصدي لما يواجهه من تحديات متنامية في هذا الميدان، ولا سيما ما يتصل منها بتوحيد إجراءات تطبيق عملية التخطيط للطوارئ، بما يضمن تنفيذ إجراءات المتابعة ومشاركة المجتمعات المحلية والحكومات المعنية.

الإنذار المبكر

٣٨ - لكي تكون نظم الإنذار المبكر فعالة، ينبغي أن تتوافر لها القدرة على مواجهة أخطار متعددة وأن يكون محورها الإنسان وأن تشمل أنشطة لزيادة التوعية. ويلزم التركيز على الصعيد المحلي بما يكفل مساعدة المجتمعات والحكومات المحلية على اتخاذ تدابير بسيطة للتخفيف من حدة الكوارث واعتماد نظم إنذار وإجلاء أولية مبكرة. وينبغي أن تتألف

تلك النظم من سلاسل اتصالات أساسية يمكن أن تكفل على أفضل وجه تلقي الإنذار وإيصاله والعمل بمقتضاه من جانب المجتمعات المحلية المتضررة.

٣٩ - وخدمة الإنذار المبكر الإنسانية على الإنترنت (الموقع www.hewsworld.org) المنشأة حديثاً، التي تم عرضها في المؤتمر العالمي للحدّ من الكوارث، قد وضعت تحت قيادة برنامج الأغذية العالمي والفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ. وهي تمثل المركز العالمي الأول لتبادل معلومات الإنذار المبكر عن الأخطار الطبيعية. ويعكف في الوقت الراهن الفريق العامل الفرعي بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والإقليمية، على مناقشة احتمال استخدام خدمة الموقع على الإنترنت لدعم القدرات والهيكل المحلية.

زيادة التوعية

٤٠ - تبين الخبرة أن المجتمعات المحلية كثيراً ما تكون شديدة الحساسية تجاه خطر الكوارث، إلا إنها ليست واثقة من أفضل الأساليب لحماية نفسها من تأثير تلك الكوارث. ويتعين بذل جهود أكثر انتظاماً لتمكين الحكومات المحلية والوطنية من زيادة توعية المجتمعات المحلية بمدى تعرضها للأخطار، وبطرق حماية نفسها وموجوداتها والحد من الأخطار. وينبغي تأسيس تلك الجهود على المعارف المحلية وإشراك نظام التعليم الرسمي وغير الرسمي، ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

باء - الاستجابة للكوارث

٤١ - إن مبدأ تبعية المساعدة الدولية هو مبدأ راسخ ويقضي بالألا تكون حكومة البلد المتضرر المسؤولة الرئيسية عن مساعدة ضحايا أي من الكوارث فحسب، بل أن تكون أيضاً السلطة المعنية بتنسيق وتوجيه المساعدات المتاحة جميعها.

٤٢ - ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الأولوية، إلى تعزيز قدرة البلدان المعرضة للكوارث على الاستجابة. ويمكن أن يكون الدعم الدولي للحكومات بمثابة فرصة لتحسين ثقة الشعب بالحكومة، إضافة إلى تعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة للكوارث مستقبلاً.

٤٣ - ويمكن أن تؤدي المنظمات الإقليمية في المناطق المعرضة للكوارث دوراً مهماً في الاستجابة للكوارث، نظراً لما لديها من معرفة لا تضاهى بالظروف المحلية السائدة إضافة إلى تمتّعها بعلاقات سابقة مع صانعي القرار الوطنيين. بيد أن مستوى مشاركة المنظمات الإقليمية في الاستجابة للكوارث ما زال حتى الآن متفاوتاً. ففي حين قامت بعض المنظمات

بإنشاء آليات للاستجابة للكوارث، فإن منظمات أخرى لم تعر اهتماما كثيرا للكوارث التي تمس منطقتها.

٤٤ - ويؤدي نظام الاستجابة الدولي لحالات الطوارئ دورا مهما في الكوارث الرئيسية، عندما تكون قدرة البلدان المتضررة على التصدي مثقلة بالأعباء. وانسجاما مع مبدأ التبعية، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية الكف عن إيصال المساعدة دون إجراء مشاورات مسبقة مع الحكومات المعنية والحصول على موافقتها الصريحة على ذلك. كما ينبغي لها أن تسعى إلى تعزيز آليات التنسيق القائمة، بدلا من تجاوزها.

٤٥ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية المواجهة في إطار التفاعل بين الجهات الفاعلة الغوثية الوطنية والدولية في الافتقار إلى نهج موحد وفهم مشترك أيضاً للمصطلحات والتعاريف والمعايير. ولا يتوافر لدى السلطات الوطنية في كثير من الأحيان سوى معرفة محدودة بتعقد النظام الدولي وثقافته وإجراءاته العملية، في حين لا تتوافر لدى الوكالات الدولية وفرادى موظفي المعونة الإنسانية سوى معرفة ضئيلة بالسياق الخاص الذي يعملون فيه - وهم لا يعيرون في أحوال كثيرة سوى اعتبار ضئيل لهذا السياق.

٤٦ - وما زالت مشاركة المستفيدين في تخطيط وتنفيذ البرامج الغوثية غير كافية إلى حد بعيد. وينبغي وضع آليات محدّدة لتعزيز مساءلة جميع مقدّمي المساعدة الغوثية إلى المستفيدين. وينبغي أن يكون الدافع إلى تقديم المساعدة هو احتياجات السكان المتضررين فقط، وليس أولويات مقدّمي المساعدة.

دور حكومات البلدان المتضرّرة في تنسيق المساعدة الغوثية

٤٧ - كثيرا ما تواجه حكومات البلدان المتضرّرة صعوبات كبيرة في تنسيق المساعدة الغوثية الوطنية والدولية. فالعدد الكبير للجهات الفاعلة المتنوعة في أحيان كثيرة يخلق تحديات شديدة في مجال التنسيق، ولا سيما أثناء الأسابيع الأولى من الاستجابة في مستهل كارثة مفاجئة. وكثيرا ما تصاب السلطات المحلية ذاتها بالضعف نتيجة لوقوع خسائر بشرية ومادية، ويتعيّن عليها في أحوال كثيرة أن تواجه المسؤوليات دون أن تكون لديها خطوط إبلاغ واضحة وفي ظل تدخلات من شتى الهيئات الحكومية. وتكون بعض الجهات غير الحكومية المعنية إما غير مستعدة لتلبية الحاجة إلى التنسيق أو غير مدركة لتلك الحاجة. بل إن المنظمات الدولية التي لديها سجل حافل من المشاركة في العمليات الإنسانية تتخذ مبادرات أحيانا دون إجراء مشاورات مسبقة وتتخطى، في بعض الحالات، الحكومة المعنية. وأحيانا تكون آليات التنسيق المعتمدة من جانب الحكومة ضعيفة، مما يشجّع بعض الجهات الفاعلة على اتخاذ إجراءات أحادية.

دور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الدولية

٤٨ - يؤدي منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية دوراً رئيسياً في تنسيق المساعدات الدولية. وهو يتبع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وذلك أثناء الطوارئ ويسانده فريق إدارة الكوارث الذي ينبغي أن يمثل هيكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأن يضم في عداده حركة الصليب الأحمر وممثلين للمنظمات غير الحكومية. بيد أن قدرة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الدولية ما زالت متفاوتة. ويقوم كل من مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم برامج تدريبية، ولا سيما في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بهدف تعزيز تلك القدرة؛ وينبغي تكرار هذه البرامج في أماكن أخرى على نحو يكفل المشاركة على نطاق أوسع.

العلاقات المدنية - العسكرية

٤٩ - أبرزت كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي من جديد أهمية التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية على الصعد المحلي والوطني والدولي. ويمكن أن تفضي الاختلافات الثقافية والتنفيذية بين مجموعتي الجهات الفاعلة المذكورتين، وعدم كفاية فهم هياكل القيادة العسكرية، وعدم تقاسم المعلومات على نحو وافٍ، إلى تنسيق لا يرقى إلى المستوى الأمثل وفي بعض الحالات إلى تنسيق غير فعال. وغياب التخطيط المشترك قد يؤدي إلى خلق فجوات أو حالات ازدواجية في الجهود الغوثية. وكفالة استخدام موجودات الدفاع العسكري والمدني بأقصى درجة من الفاعلية يتطلب، في جملة أمور، تحديداً دقيقاً للأدوار والمسؤوليات، ووضوح قنوات الاتصال، واحترام مجالات ومبادئ المساعدة الإنسانية، وتوافر مستوى ملائم من الحساسية لدى البيئة التنفيذية.

القيود الإدارية

٥٠ - حثت الجمعية العامة في قرارها ١٥٠/٥٧ الدول الأعضاء على تبسيط وتقليص الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤخر دخول أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية ولوازمها ومعداتها ونشرها وخروجها. وما زال هناك عدد من العقبات التي تعترض سبيل استيراد ونقل وتوزيع السلع الغوثية، والدخول السريع، وحرية الحركة للمنظمات المعنية بالاستجابة للكوارث وموظفيها، وتبادل المعلومات المتصلة بالكوارث. وينبغي لحكومات البلدان المعرضة للكوارث أن تعتمد وأن تقوم - عند الاقتضاء - باستيفاء أو تبسيط الإجراءات الوطنية المتعلقة بطلب وتلقي وتنسيق تدفق أفرقة وخدمات ولوازم الأفرقة الغوثية الدولية. ومن الأدوات المفيدة لتيسير إيصال الشحنات الغوثية استجابة

للكوارث الاتفاق النموذجي لتيسير الجمارك (النص على الموقع www.reliefweb.int/ocha-01/programs/response/custnet/model-en.html)؛ وهذا الاتفاق، إذا ما تم التفاوض عليه قبل وقت كاف، سوف يكفل توافر الإجراءات الملائمة عند الحاجة.

الاتصالات السلوكية واللاسلكية

٥١ - تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية دوراً رئيسياً في الاستجابة للكوارث. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ دخلت حيز النفاذ اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلوكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث ولعمليات الإغاثة، التي صدقت عليها ٣١ حتى الآن. وتستحث جميع الدول الأعضاء على التصديق على هذه الاتفاقية وعلى إدراج إجراءات تنفيذية معيارية مناسبة في تشريعاتها الوطنية تسمح باستيراد واستخدام المعدات والموارد البشرية اللازمة للجهود الغوثية دون معوقات. كما ينبغي للدول الأعضاء تطوير قدرات الاتصالات السلوكية واللاسلكية على الاستجابة للطوارئ ووضع قوائم بالموارد السلوكية واللاسلكية بحيث تكون متاحة أثناء الطوارئ.

إشراك القطاع الخاص

٥٢ - أفضت كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي إلى تدفق غير مسبوق، على كافة مستويات الجهود الغوثية، للسلع والخدمات من مجتمع شركات الأعمال. والفرصة متاحة لتحسين إشراك دوائر الأعمال التجارية في الجهود الغوثية في حالات الطوارئ في أرجاء أخرى من العالم أيضاً. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز قدرتها على التعاون مع القطاع الخاص عن طريق توضيح العمليات الداخلية وتخصيص قدر أكبر من الموارد لغرض العمل مع دوائر الأعمال التجارية. ويتمثل أكبر التحديات في هذا الصدد في ضمان توفير عروض سريعة للتبرعات تضاهي الاحتياجات. ويعد استحداث عملية متسمة بالشفافية والإنصاف، واعتماد مبادئ توجيهية واضحة (مثلاً فيما يتعلق بالمسائل القانونية)، والتفاوض على اتفاقات احتياطية مع الشركات، وتحسين تقاسم المعلومات فيما بين الوكالات من السبل التي يمكن بها للمجتمع الإنساني أن يعزز على نحو أفضل احتمالات مشاركة مجتمع الأعمال في الاستجابة للكوارث.

تعبئة التمويل الدولي الخاص بالطوارئ

٥٣ - أثبتت الإجراءات الراهنة المتعلقة بتعبئة الموارد الدولية من خلال إصدار نداءات عاجلة أنها إجراءات فعّالة. ومواصلة تعزيز وتوحيد تلك الإجراءات ينبغي أن

يُحظى باستمرار باهتمام على سبيل الأولوية. ويمكن تعزيز كفاءة استخدام النداءات العاجلة عن طريق إجراء تقييم أسرع وأفضل للاحتياجات ووضع استراتيجية إعلامية أفضل وينبغي أن يقترن ذلك بوسائل أقوى لتسجيل المساهمات ورصد استخدامها. ويجري في سياق إصلاح الأمم المتحدة النظر في خيارات تكفل وجود قدرة أكبر على التنبؤ بالموارد وسرعة توزيعها في الأزمات الإنسانية. وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٥ بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، أبرز المجلس الحاجة إلى آليات تمويل مُحسّنة وأوصى الجمعية العامة بتحسين الصندوق المُتجدد المركزي للطوارئ.

جيم - الإنعاش فيما بعد الكوارث

٥٤ - تمثل عملية الإنعاش انتقالاً من التركيز على إنقاذ الأرواح إلى استعادة سبل كسب العيش، ومرونة التكيف لأغراض البناء، والحد من الاستضعاف. وتبيّن الخبرة أنه يمكن سدّ الفجوة بين الإغاثة والتنمية وتحويل الكوارث إلى فرص لأغراض التنمية المستدامة. وتكون الحالة كذلك عندما تُبذل الجهود لدعم عمليات الإنعاش المحلية والوطنية في مرحلة مبكرة، وعندما تراعى اعتبارات الحدّ من الأخطار في جميع أنشطة الاستجابة والإنعاش. بما في ذلك تخطيط التعمير، وعندما تستوعب على النحو الملائم سبل التآزر بين الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية وغيرها من الجهات المعنية المشاركة في مرحلة الاستجابة.

٥٥ - وينبغي إيلاء اهتمام وافٍ في أبكر وقت ممكن لجهود الإنعاش. والتحدي الأول في هذا الصدد يتمثل في مساعدة الفئات السكانية المتضررة على استعادة توازنها عن طريق الإسراع بتوفير فرص كسب العيش لها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام المواد المحلية للتعمير، وإشراك القوة العاملة المحلية (من الرجال والنساء على حد سواء) في جهود التعمير، وتوفير المعدات والتدريب والائتمانات الصغيرة لإطلاق حركة الصناعات المحلية، والزراعة، وصيد الأسماك، والأعمال التجارية الصغيرة. ويكون الإنعاش أكثر فاعلية عندما يُضطلع بعمليات الإغاثة منذ البداية، مع وضع الانتعاش في الاعتبار، حتى تتم عملية الانتقال بسلاسة بالتزامن مع وضع برامج إنعاش أطول أجلا. ومن المهم أن يكون الهدف، منذ البداية، هو الحدّ من الأخطار والعمل في الوقت نفسه على إيجاد خيارات مستدامة لسبل كسب العيش. وتناقش مسألة الإنعاش بمزيد من الإسهاب في تقرير الأمين العام عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية (A/60/89-E/2005/79).

التخطيط

٥٦ - تلزم مشاركة المجتمعات والمؤسسات والأفراد على الصعيد المحلي - من النساء والرجال على حد سواء - كما يلزم انخراطهم على نحو نشط في تخطيط جهود الإنعاش. وينبغي أن تستند برمجة الإنعاش إلى تقييم سليم وتشاركي لاحتياجات وقدرات السكان المتضررين، حتى يتم فهم واستخدام المبادرات والموارد والقدرات المحلية بصورة كاملة. وينبغي أن تكون هذه العملية متأثرة بالطلب ومصممة بحيث تصل إلى أكثر السكان تضرراً. ويجب أن تكون المساعدة التقنية الخارجية مكتملة للقدرات القائمة، وأن يُنظر إليها بوصفها مساعدة داعمة وليست موجهة، وأن يستتبعها نقل للتكنولوجيا وتوفير الدراية الفنية والقدرات اللازمة لزيادة المرونة على التكيف وإدارة الأخطار والتنمية المستدامة.

التنسيق

٥٧ - يلزم التنسيق وتقاسم المعلومات بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المشاركة في أنشطة الإنعاش من أجل تجنب الازدواجية وحدوث الفجوات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وينبغي استمرار وتعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق التي تُنشأ أثناء مرحلة الطوارئ. وينبغي أن تكون تلك الآليات بمثابة منبر للحوار الدائم وبناء توافق الآراء فيما بين الوكالات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة ومؤسسات الإقراض، حيث تُحدد الأولويات وترسم صورة وافية للأدوار والمسؤوليات وتُستوفى تلك الصورة بانتظام.

٥٨ - وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات حتى الآن، ما زال تنسيق جهود الإنعاش يشكّل تحدياً ويشير إلى الحاجة إلى الحصول على دعم أكثر تنظيمياً ومنهجية من المجتمع الدولي حتى تكون السلطات الوطنية والمحلية في وضع يمكنها من قيادة عملية الإنعاش على نحو يعظّم كافة أوجه الدعم المتاح. وينبغي أن يؤدي البرنامج الدولي للإنعاش الذي استهل مؤخراً والموجه جزئياً للمساعدة على وضع عمليات وأدوات مشتركة لتخطيط وبرمجة الإنعاش، ضمن السياق الأكبر لتعزيز القدرات الوطنية، إلى المساعدة على التصدي لبعض العوامل التي تعقّد الجهود الرامية إلى إعداد برامج مستدامة للإنعاش ذات طابع استراتيجي ومنسقة تنسيقاً جيداً.

إدماج عنصر الحدّ من الأخطار في مرحلة الإنعاش

٥٩ - يوجد أثناء فترة الإنعاش منفذ هام يتيح الفرصة لإدماج الشواغل المتعلقة بالحد من الأخطار في صلب عمليات الإنعاش. بيد أن المجتمعات المتضررة من جراء كارثة خطيرة

تنزع في أحيان كثيرة إلى التماس مبادرات سريعة ومرئية لاستعادة الحالة الطبيعية، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب حلول أكثر استدامة وبقاءً من شأنها أن تعالج بحق الأسباب الجذرية للكوارث. وفي كثير من الأحيان، يعمل "طغيان الاندفاع" هذا ضد عملية الاستجابة للاحتياجات المختلفة لقطاعات محدّدة من السكان المتضرّرين. ويؤدي ذلك إلى تقليص احتمالات اغتنام فرص التغيير، والحدّ من الأخطار والتنمية المستدامة. ومن اللازم أن يكفل عدم قيام جهود الإنعاش والتعمير بتكوين أخطار سابقة للكوارث كانت قد ساهمت في وقوع الكوارث في المقام الأول، بل يجب أن تهدف هذه الجهود إلى إيجاد سبل أكثر استدامة لكسب العيش.

٦٠ - ويمكن الإبلاغ عن تحقيق بعض النجاحات عقب أخطر الكوارث التي شهدتها الآونة الأخيرة. ففي أعقاب العواصف التي وقعت في عام ٢٠٠٤، اعتمدت حكومة غرينادا سياسة لإدراج عنصر الحدّ من الأخطار في عملية الإنعاش برمتها. وعملت حلقات العمل واجتماعات الموائد المستديرة القطاعية المتعلقة بأولويات الإنعاش على ضمان إدراج عنصر الحدّ من الأخطار في التخطيط القطاعي لمجال الإنعاش. وشملت أطر الإنعاش المبكر التي وُضعت في إندونيسيا، وسري لانكا ومالديف إثر وقوع كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي عنصر الحدّ من الأخطار منذ بداية المراحل المبكرة.

الفجوات في القدرات وفي الآليات على صعيد المنظومة

٦١ - يوجد فراغ في الوقت الراهن في القدرات وفي الآليات على صعيد منظومة الأمم المتحدة من حيث دعم الإنعاش فيما بعد وقوع الكوارث. وتشمل الفجوات مجالات معينة مثل فهم الاختلافات بين قابلية تعرّض الرجال والنساء واحتياجاتهم عقب وقوع كارثة ما، ومنهجيات التقييم المناسبة لتحديد احتياجات الإنعاش المبكر، وإمكانية التنبؤ بالآليات اللازمة لنشر الخبراء التقنيين لدعم تخطيط وبرمجة الإنعاش والآليات اللازمة لتمويل التدخلات الرئيسية الخاصة بالإنعاش والحدّ من قابلية التعرّض في الوقت المناسب. وفي محاولة منها للتصدّي للفجوات القائمة في مجالات التخطيط والتمويل والمعارف في مجال الإنعاش، شرعت الأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة في إنشاء منبر دولي للإنعاش. وقد صُمم المنبر لتوفير إطار وشبكة لتنسيق جهود الإنعاش؛ وتيسير نشر الدروس المستفادة ووضع أدوات وآليات مشتركة لتقييم احتياجات الإنعاش وإعداد استراتيجياته وبرمجته؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم بشأن صوغ خطط وبرامج الإنعاش؛ وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة للإنعاش؛ وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعرضة للكوارث.

تعبئة الموارد

٦٢ - تنحو المساعدة الدولية إلى بلوغ ذروتها في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة. وبعد ذلك، تنخفض مستويات التمويل انخفاضاً شديداً بحيث إنه في معظم بيئات الكوارث لا تكون الأموال متاحة بما يكفي لدعم مرحلة الإنعاش. وفي أعقاب كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي، ساهم المجتمع الدولي بسخاء عن طريق توفير الموارد للإنعاش المبكر استجابة للنداء العاجل الموجه بشأنها. والمرونة التي استخدمت بها هذه الآلية جعلت من الممكن جمع الموارد لقطاعات المأوى وسبل كسب العيش والبنى الأساسية الصغيرة والبيئة، مما سمح بتنفيذ خطط وبرامج الإنعاش دون إبطاء. وأبلغت تايلند والهند، اللتان لم تشاركا في النداء العاجل، عن مواجهة صعوبات جمة في جمع الموارد اللازمة لأغراض الإنعاش.

دال - الحد من أخطار الكوارث

٦٣ - من أجل الحد من أخطار الكوارث، لا بد للبلدان والمجتمعات المحلية أن تحدّد أولاً عوامل الأخطار، وأن تقرر ما هو المستوى المقبول للأخطار، ثم تتخذ خطوات تحدّد من الأخطار أو تنقلها بعيداً عن المناطق المتضررة. ولا ينطوي تحديد الأخطار على تقدير احتمالات وقوع أحداث خطيرة بدرجات متفاوتة من الحدة فحسب، بل أيضاً على تحديد العوامل التي تجعل النظم الاجتماعية والاقتصادية عرضة للأخطار. وفي كثير من الأحيان، لا يوجد سوى القليل الذي يمكن فعله للتأثير في سلوك الأخطار. ولهذا يستلزم الحد من الأخطار الحد من قابلية التعرض للأخطار.

٦٤ - وكلما ازداد تقليص الأخطار كلما أصبح من الأيسر نقل جزء من الأخطار المتبقية من الفئات السكانية المتضررة إلى شركات التأمين أو المستثمرين عبر مجموعة من الآليات المالية الموضوعة خصيصاً لهذا الغرض.

٦٥ - ويقتضي الحد من أخطار الكوارث اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي تشمل مجموعة واسعة من الجبهات، بما في ذلك القدرة التقنية والمؤسسية، والسياسات الملائمة، والاستثمارات المصممة لجعل مستويات الأخطار مقبولة بتكلفة مقبولة أيضاً. وربما كان دعم عملية تطوير قدرة كهذه يشكل الأولوية العليا الوحيدة في برنامج العمل الدولي للحد من الكوارث. وترد مناقشة موضوع الحد من الأخطار بمزيد من الإسهاب في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/60/180).

رابعاً - بيان مستكمل بشأن أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ

ألف - الاستجابة للزلازل

٦٦ - منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، استجابت أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية التابعة لشبكة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من جميع مناطق العالم، للزلازل التي وقعت في بومرداس، الجزائر (أيار/مايو ٢٠٠٣)، وجمهورية إيران الإسلامية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، والحسيمة، المغرب (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، والمحيط الهندي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، عن طريق استخدام إجراءات الانتشار والتنسيق المتفق عليها في المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وكانت استجابة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية سريعة وفعالة في جميع الكوارث. وفي أعقاب جهود الاستجابة، قامت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ القائمة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنظيم اجتماعات تناولت الدروس المستفادة، شاركت فيها الجهات المستجيبة الدولية وحكومات البلدان المتضررة. وقيّم المشاركون مدى انطباق منهجية الفريق الاستشاري الدولي في جميع مراحل عملية الاستجابة ووضعوا توصيات لتحسين المنهجية المذكورة تم إدماجها لاحقاً في المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. ومن بين الأمور التي أفضت إليها تلك الاجتماعات تبادل رسائل بين المفوضية الأوروبية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حدّدت مفاهيم التنسيق لدى هاتين المؤسستين في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، وأكّدت المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ باعتبارها المعيار للتنسيق الدولي في مجال الاستجابة للزلازل.

باء - العمليات المضطلع بها في مجال الاستجابة للزلازل

٦٧ - قامت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، بدعم من حكومات أرمينيا، والفلبين، وكولومبيا، بتنظيم تدريبات على الاستجابة للزلازل في المدن المعرضة للزلازل مثل بوغوتا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، ومانبلا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ويريغان (حزيران/يونيه ٢٠٠٥). وخلال تلك التدريبات، طبقت السلطات الوطنية عملياً طرائق التعامل مع أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية القادمة من الخارج والتنسيق بين أعمالها. ومكّنت التدريبات المذكورة الأفرقة الدولية المستجيبة من المناطق المعنية من العمل على نحو وثيق مع السلطات الوطنية للبلدان المعرضة للزلازل وفقاً للمبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وفضلاً عن ذلك، تم إدخال وممارسة منهجية الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في التدريب على الاستجابة للزلازل الذي رأسته منظمة

حلف شمال الأطلسي في أوزبكستان (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) وفي التدريب على الاستجابة للزلازل الذي رأسه الاتحاد الأوروبي في النمسا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، وكذلك في تدريب أجري في جنيف، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في إطار الشبكة الإقليمية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ التي تضم ألمانيا وسويسرا والنمسا. وقد شارك في تلك التدريبات أكثر من ٥٠ بلداً ومنظمة استجابة للكوارث من جميع مناطق العالم.

جيم - التأهب في مجال الاستجابة للكوارث على الصعيد الإقليمي

٦٨ - قامت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، بدعم من الحكومات المضيفة المعنية، بتنظيم اجتماعات إقليمية للفريق المذكور في كوبي، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وتونس العاصمة، (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، وليما، (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، وسنغافورة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، وجنيف، (نيسان/أبريل ٢٠٠٤). وحضر تلك الاجتماعات الإقليمية المسؤولون عن إدارة الكوارث في البلدان المعرضة للكوارث والبلدان المستجيبة في المنطقة. وتتيح الاجتماعات الإقليمية للفريق الاستشاري الدولي منيراً لصانعي القرار وكبار مديري الكوارث لمناقشة التعاون الإقليمي مع التركيز على بناء القدرات الوطنية للتأهب في مجال الاستجابة للطوارئ.

٦٩ - وقامت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، بدعم من حكومتى جمهورية كوريا وسنغافورة، بتنظيم اجتماعات على نطاق العالم ضمت قادة أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية، وذلك في سيول (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) وسنغافورة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، لتمكين المسؤولين من مناقشة المسائل التقنية والتنفيذية المتعلقة بالإنقاذ في المباني المنهارة، بهدف تحسين معايير أداء أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية وتنسيق عملها في الموقع أثناء الطوارئ. كما عقدت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ دورة تدريبية وذلك في هنغاريا (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، وتونس (شباط/فبراير ٢٠٠٤) ونيسان/أبريل ٢٠٠٥)، وإندونيسيا (أيار/مايو ٢٠٠٤)، وإستونيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، تم فيها عرض منهجية الفريق على مديري الكوارث على كافة الصعد الإدارية لنحو ٤٠ بلداً معرضاً للكوارث.

٧٠ - ومن أجل تيسير استيعاب منهجية الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، قامت حكومات تونس، وسويسرا، وألمانيا، بالتعاون مع أمانة الفريق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بإنشاء مكتب فرعي إقليمي في تونس تابع للفريق المذكور بغرض ترجمة وثائق الفريق إلى اللغتين العربية والفرنسية ونشرها في المنطقة.

دال - المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ

٧١ - من أجل ضمان توزيع واستخدام المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ على نطاق واسع ضمن الشبكة التابعة للفريق المذكور، تمت ترجمة تلك المبادئ إلى اللغات الإسبانية والألمانية والعربية والصينية والفرنسية والكورية واليابانية. وقد استخدمها على نطاق واسع مجتمع البحث والإنقاذ الدولي في المناطق الحضرية أثناء الاستجابة للزلازل التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك في جميع التدريبات على الاستجابة للزلازل الوارد ذكرها أعلاه.

٧٢ - وفي الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، قام فريق عامل أقاليمي بتنقيح المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وأدت التنقيحات إلى تحسين واستيفاء منهجية الفريق في مجال التنسيق بتضمينها توصيات الاجتماعات التي تناولت الدروس المستفادة من الزلازل التي وقعت في الآونة الأخيرة. كما شملت المبادئ التوجيهية المنقحة للفريق المعايير المتفق عليها المتعلقة بتصنيف أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية وفقاً لقدراتها على الإنقاذ في المباني المنهارة. وستساعد تلك المعايير السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على تحسين جودة ودقة توقيت المساعدة الدولية بشأن البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية.

هاء - التحديات والتوصيات

وقف نشر أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية فيما يفيض عن الحاجة

٧٣ - يتمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الذي يتعامل معه الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في وضع نظام تقوم بواسطته الحكومات المستجيبة، بناء على نصيحة كل من فرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث الموجودة في الموقع وأمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، بوقف نشر عدد إضافي من أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية وعندما لا تكون هناك حاجة إليها. وحيث إن أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية توفر على أساس اتفاقات ثنائية مبرمة بين الحكومات المتضررة والحكومات المستجيبة، يُوصى بأن تتبع الحكومات المستجيبة النصيحة التي تقدمها أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في هذا الصدد. وأثناء الزلازل الذي وقع في بم، بجمهورية إيران الإسلامية، حققت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ بعض النجاح في وقف نشر الأفرقة من خلال استخدام المركز الإلكتروني لتنسيق المعلومات في الموقع.

التغلب على القيود الإدارية

٧٤ - حثت الجمعية العامة في قرارها ١٥٠/٥٧ الدول الأعضاء على تبسيط وتقليص القيود الإدارية التي تبطئ دخول أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية ولوازمها ومعداتها ونشرها وخروجها. ولا توجد حتى الآن مبادئ توجيهية واضحة بشأن هذه المسألة سوى لدى نيوزيلندا. وقامت بالفعل حكومات جمهورية إيران الإسلامية والجزائر والمغرب بإلغاء إجراءات الجمارك والهجرة العادية لتيسير وصول أفرقة البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية أثناء الزلازل التي وقعت في بلدانها في الآونة الأخيرة. ويجب أن تتخذ سائر البلدان المعرضة للزلازل ما يلزم من إجراءات بشأن هذه المسألة.

سلامة وأمن الموظفي الدوليين

٧٥ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧ والمبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، تقع على الدول الأعضاء مسؤولية ضمان سلامة وأمن موظفي البحث والإنقاذ الدوليين في المناطق الحضرية العاملين في البلد. وفي حالة اشتداد الضغوط وتغلب المشاعر عقب وقوع زلزال، ينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة. كما ينبغي لها أن تدرج هذه المسألة في خططها الوطنية للاستجابة للكوارث.

التنسيق في الموقع

٧٦ - يُعدّ التنسيق السلس في الموقع في حالة وقوع كارثة خطيرة تحدياً هاماً تشارك فيها الجهات المستجيبة الوطنية والدولية على حد سواء. ويتم نشر أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث بصورة روتينية لمساعدة السلطات المحلية والوطنية في هذا الصدد. وثبّت من الزلزال الذي وقع في بم أن جمهورية إيران الإسلامية، هي من أفضل الأمثلة على التنسيق في الموقع نتيجة للتعاون الوثيق بين حكومة إيران، وجمعية الهلال الأحمر الإيرانية، وفريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. ويوصى بأن تدرج حكومات البلدان المعرضة للكوارث الاستعانة بفريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في خططها الوطنية للاستجابة وتدريباتها الوطنية المتعلقة بالاستجابة لحالات الكوارث.

خامساً - التوصيات

٧٧ - ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة والحكومات المانحة ذات الصلة أن تعزز قدرة البلدان المعرضة للكوارث في مجالات التخفيف من حدة الكوارث، والتأهب والاستجابة

لها والإنعاش فيما بعد الكوارث في إطار الحدّ من أخطار الكوارث، وذلك عن طريق دعم المبادرات ذات الصلة في هذا الميدان.

٧٨ - ينبغي للمنظمات الإقليمية في المناطق المعرضة للكوارث أن تؤدي دوراً أكبر في الحدّ من أخطار الكوارث وإدارتها عن طريق وضع ما يلزم من برامج على الصعيد الإقليمي وعن طريق دعم الجهود التي تضطلع بها بلدان المنطقة المعنية.

٧٩ - ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة والحكومات المانحة ذات الصلة أن تعزّز مستوى التأهب لدى البلدان المعرضة للكوارث، ولا سيما على الصعيد المحلي، عن طريق زيادة التمويل لأنشطة التأهب وزيادة ملموسة.

٨٠ - ينبغي لجميع مقدّمي المساعدة الغوثية اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز مشاركة المستفيدين في تخطيط وتنفيذ البرامج الغوثية.

٨١ - ينبغي لجميع مقدّمي المساعدة الغوثية وضع آليات محدّدة لتعزيز مستوى المساءلة إزاء المستفيدين لضمان أن يستند تقديم المساعدة إلى احتياجات الفئات السكانية المتضرّرة.

٨٢ - ينبغي للأمم المتحدة أن تعزّز آليات التنسيق المدنية-العسكرية على صعيد المقر والصعيد الميداني على حد سواء. وينبغي للمنظمة أن تواصل وضع وتنفيذ مفهوم الأمم المتحدة للتنسيق المدني - العسكري للشؤون الإنسانية لزيادة توحيد نظام التنسيق المدني - العسكري، بما في ذلك إنشاء أفرقة احتياطية وطنية بالاشتراك مع الدول الأعضاء.

٨٣ - ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء ذات الصلة أن تعزّز القدرة العالمية على استدامة الإنعاش فيما بعد الكوارث في مجالات معينة مثل التنسيق مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين؛ وتحديد ونشر الدروس المستفادة؛ ووضع أدوات وآليات مشتركة لتقييم احتياجات الإنعاش وإعداد استراتيجياته وبرمجته؛ وإدماج عنصر الحدّ من الأخطار في صلب عمليات الإنعاش جميعها. وتُشجّع المؤسسات المالية الدولية على المشاركة الكاملة في تلك الجهود من أجل زيادة التأثير العام للممارسات الإنعاشية المستدامة.

٨٤ - ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ الأولويات المحدّدة في خطة هيوغو للعمل دعماً للاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث وأن تقوم، على وجه الخصوص، بإدماج خطوات عملية للحدّ من الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة والحدّ من الفقر، وكذلك في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها.